

خارج الفقہ

۲۴

۸-۲-۹۵ کتاب القصاص

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

كتاب القصاص

- كتاب القصاص
- وهو إما في النفس و إما فيما دونها.

قصاص النفس

- القسم الأول فى قصاص النفس
- و النظر فيه فى الموجب،
- و الشرائط المعتبرة فيه،
- و ما يثبت به،
- و كيفية الاستيفاء.

موجب قصاص النفس

- القول فى الموجب
- و هو إزهاق النفس المعصومة عمدا مع الشرائط الآتية:.

موجب قصاص النفس

- مسألة ١ يتحقق العمد محضا بقصد القتل بما يقتل و لو نادرا، و بقصد فعل يقتل به غالبا، و إن لم يقصد القتل به، و قد ذكرنا تفصيل الأقسام في كتاب الديات

القول فى الشرائط المعبرة فى القصاص

- القول فى الشرائط المعبرة فى القصاص
- وهى أمور:

القول فى الشرائط المعتبرة فى القصاص

- الأول - التساوى فى الحرية و الرقية،
- فيقتل الحرّ بالحرّ و بالحرّة لكن مع رد فاضل الدية، و هو نصف دية الرجل الحر، و كذا تقتل الحرّة بالحرّة و بالحر لكن لا يؤخذ من وليها أو تركتها فاضل دية الرجل.

لو امتنع ولي دم المرأة عن تأدية فاضل الدية

- مسألة ١ لو امتنع ولي دم المرأة عن تأدية فاضل الدية أو كان فقيرا و لم يرض القاتل بالدية أو كان فقيرا يؤخر القصاص إلى وقت الأداء و الميسرة.

يقتص للرجل من المرأة في الأطراف

- مسألة ٢ يقتص للرجل من المرأة في الأطراف،
- وكذا يقتص للمرأة من الرجل فيها من غير رد،
- وتتساوى ديتهما في الأطراف ما لم يبلغ جراحة المرأة ثلث دية الحر،
- فإذا بلغتة ترجع إلى النصف من الرجل فيهما، فحينئذ لا يقتص من الرجل لها إلا مع رد التفاوت.

الثانی - التساوی فی الدین

- الثانی - التساوی فی الدین
- ، فلا یقتل مسلم بکافر مع عدم اعتیاده قتل الکفار.

لا فرق بين أصناف الكفار

- مسألة ١ لا فرق بين أصناف الكفار من الذمي و الحربي و المستأمن و غيره،
- و لو كان الكافر محرم القتل كالذمي و المعاهد يعزر لقتله، و يغرّم المسلم دية الذمي لهم.

لو اعتاد المسلم قتل أهل الذمة

- مسألة ٢ لو اعتاد المسلم قتل أهل الذمة جاز الاقتصاص منه بعد رد فاضل ديته*،
- وقيل إن ذلك حد لا قصاص، وهو ضعيف.
- * و لو لم يطلب اولياء الدم القود و كان هذا المسلم موجبا لرفع الأمن العام فيجب على الحاكم قتله حدا و لو لم يكن مفسدا في الأرض فيجوز للحاكم أخذ دية المسلم عنه أو أخذ أربعة آلاف درهم بدل ثمانية مائة

يقتل الذمي بالذمي

- مسألة ٣ يقتل الذمي بالذمي و بالذمية مع رد فاضل الدينة،
- و الذمية بالذمية و بالذمي من غير رد الفضل كالمسلمين، من غير فرق بين وحدة ملتهما و اختلافهما، فيقتل اليهودي بالنصراني و بالعكس و المجوسي بهما و بالعكس.

لو قتل ذمی مسلماً عمداً

- مسألة ٤ لو قتل ذمی مسلماً عمداً دفع هو و ماله إلى أولياء المقتول و هم مخيرون بين قتله و استرقاقه، من غير فرق بين كون المال عينا أو دينا منقولاً أو لا، و لا بين كونه مساوياً لفاضل دية المسلم أو زائداً عليه أو مساوياً للدية أو زائداً عليها.

أولاد الذمي القاتل أحرار

- مسألة ٥ أولاد الذمي القاتل أحرار لا يسترَق واحد منهم لقتل والدهم،
- و لو أسلم الذمي القاتل قبل استرقاقه لم يكن لأولياء المقتول غير قتله.

لو قتل الكافر كافرا و أسلم

- مسألة ٦ لو قتل الكافر كافرا و أسلم لم يقتل به، بل عليه الدية إن كان المقتول ذا دية.

يقتل ولد الرشدة بولد الزنية

- . مسألة ٧ يقتل ولد الرشدة بولد الزنية بعد وصفه الإسلام حين تميزه و لو لم يبلغ،
- و أما في حال صغره قبل التميز أو بعده و قبل إسلامه ففي قتله به و عدمه تأمل و إشكال *.
- * بل لا إشكال في قتله به لأن ولد المسلم مسلم و إن كان من الزنا.

لو قطع مسلم يد ذمي عمدا فأسلم

- و من لواحق هذا الباب فروع:
- منها- لو قطع مسلم يد ذمي عمدا فأسلم و سرت إلى نفسه فلا قصاص في الطرف و لا قود في النفس، و عليه دية النفس كاملة،
- و كذا لو قطع صبي يد بالغ فبلغ ثم سرت جنايته لا قصاص في الطرف و لا قود في النفس و على عاقلته دية النفس.

لو قطع يد حربي أو مرتد فأسلم

- و منها- لو قطع يد حربي أو مرتد فأسلم ثم سرت فلا قود، و لا دية * على الأقوى، و قيل بالدية اعتبارا بحال الاستقرار، و الأول أقوى،
- و لو رماه فأصابه بعد إسلامه فلا قود و لكن عليه الدية، و ربما يحتمل عدم اعتبارا بحال الرمي، و هو ضعيف،
- و كذا الحال لو رمى ذميا فأسلم ثم أصابه فلا قود، و عليه الدية.
- * لا دية على الجاني و إن كانت ديته على بيت المال.

لو قتل مرتد ذميا

- و منها- لو قتل مرتدا ذميا يقتل به، و إن قتله و رجع إلى الإسلام فلا قود و عليه دية الذمی،
- و لو قتل ذمی مرتدا و لو عن فطرة قتل به، و لو قتله مسلم فلا قود، و الظاهر عدم الدية عليه و للإمام عليه السلام تعزيره.

قتل من وجب قتله

- و منها- لو وجب على مسلم قصاص فقتله غير الولي كان عليه القود
و لو وجب قتله بالزنا أو اللواط فقتله غير الامام عليه السلام قيل لا
قود عليه و لا دية*، و فيه تردد.

- * هذا هو الأقوى.

أن يكون المقتول محقون الدم

- الشرط السادس - أن يكون المقتول محقون الدم، فلو قتل من كان مهدور الدم كالسب للنبي صلى الله عليه وآله فليس عليه القود، و كذا لا قود على من قتله بحق كالقصاص و القتل دفاعاً، و فى القود على قتل من وجب قتله حداً كاللائط و الزانى و المرتد فطرة بعد التوبة تأمل و إشكال، و لا قود على من هلك بسراية القصاص أو الحد

الشرط الثالث - انتفاء الأبوة

- الشرط الثالث - انتفاء الأبوة،
- فلا يقتل أب بقتل ابنه، و الظاهر أن لا يقتل أب الأب و هكذا.

لا تسقط الكفارة عن الأب بقتل ابنه ولا الدية

- مسألة ١ لا تسقط الكفارة عن الأب بقتل ابنه و لا الدية،
- فيؤدي الدية إلى غيره من الوارث، و لا يرث هو منها.

لا يقتل الأب بقتل ابنه و لو لم يكن مكافئاً له

- مسألة ٢ لا يقتل الأب بقتل ابنه و لو لم يكن مكافئاً له،
- فلا يقتل الأب الكافر بقتل ابنه المسلم.

يقتل الولد بقتل أبيه

- مسألة ٣ يقتل الولد بقتل أبيه، و كذا الأم و إن علت بقتل ولدها*،
- و الولد بقتل أمه، و كذا الأقارب كالأجداد و الجدات من قبل الأم**، و الأخوة من الطرفين، و الأعمام و العمات و الأخوال و الخالات.

• * الأحوط عدم قصاص الأم و إن علت بقتل ولدها.

• ** الأحوط عدم قصاص الجدات مطلقا و لا الأجداد من قبل الأم.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- مسألة ٤ لو ادعى اثنان ولدا مجهولا فان قتله أحدهما قبل القرعة فلا قود*،
- و لو قتلاه معا فهل هو كذلك لبقاء الاحتمال بالنسبة إلى كل منهما أو يرجع إلى القرعة؟ الأقوى هو الثاني،
- * بل يرجع إلى القرعة.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- و لو ادعياه ثم رجع أحدهما و قتلاه توجه القصاص على الراجع بعد رد ما يفضل عن جنايته، و على الآخر نصف الدية بعد انتفاء القصاص عنه،
- و لو قتله الراجع خاصة اختص بالقصاص،
- و لو قتله الآخر لا يقتص منه،
- و لو رجعا معا فلولوارث أن يقتص منهما بعد رد دية نفس عليهما،
- و كذا الحال لو رجعا أو رجع أحدهما بعد القتل،
- بل الظاهر أنه لو رجع من أخرجته القرعة كان الأمر كذلك بقى الآخر على الدعوى أم لا.

لو قتل رجل زوجته

• مسألة ٥ لو قتل رجل زوجته يثبت القصاص عليه لولدها منه على الأصح، وقيل لا يملك أن يقتص من والده و هو غير وجيه*.

• *بل هو الأصح الأقوى.

العقل و البلوغ

- الشرط الرابع و الخامس - العقل و البلوغ،
- فلا يقتل المجنون سواء قتل عاقلاً أو مجنوناً، نعم تثبت الدية على عاقلته،
- و لا يقتل الصبي بصبي و لا يبالغ و إن بلغ عشرة أو بلغ خمسة أشبار، فعمدة خطأ حتى يبلغ حد الرجال في السن أو سائر الأمارات، و الدية على عاقلته.

لو قتل عاقل ثم خولط

- مسألة ١ لو قتل عاقل ثم خولط و ذهب عقله لم يسقط عنه القود سواء ثبت القتل بالبينة أو بإقراره حال صحته.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- مسألة ٦ في ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر إن خرج به عن العمد و الاختيار تردد، و الأقرب الأحوط عدم القود، نعم لو شك في زوال العمد و الاختيار منه يلحق بالعامد، و كذا الحال في كل ما يسلب العمد و الاختيار، فلو فرض أن في البنج و شرب المرقد حصول ذلك يلحق بالسكران، و مع الشك يعمل معه معاملة العمد، و لو كان السكر و نحوه من غير إثم فلا شبهة في عدم القود، و لا قود على النائم و المغمى عليه، و في الأعمى تردد.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و أما السكران فالحكم فيه كالصاحي، و أما من جن بسبب هو غير معذور فيه مثل أن يشرب الأدوية المجننة، فذهب عقله فهو كالسكران.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و في ثبوت القود على السكران تردد و الثبوت أشبه لأنه كالصاحي في تعلق الأحكام أما من بنج نفسه أو شرب مرقدًا لا لعذر فقد ألحقه الشيخ رحمه الله بالسكران و فيه تردد.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و السكران كالصاحي «١» أن زنا أو لاط أو سرق أو قذف أو ارتد أو أسلم عن كفر، و يفارقه في العقود و الإيقاعات كالطلاق و العتاق.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

• قوله: «و في ثبوت القود على السكران. إلخ».

• (١) منشأ التردد أن الشارع لم يعذر السكران مطلقا، بل نزله منزلة الصّاحي، فيقتصّ منه. و هو اختيار الأكثر. و من أن القصد شرط في العمد، و هو منتف في حقه. و تنزيله منزلة الصّاحي مطلقا ممنوع. و لعل هذا أظهر.

• و على تقدير ثبوته في حقه، ففي إلحاق من زال عقله باختياره كمن بنج نفسه وجهان، من مساواته له في المقتضى، و هو زوال العقل باختياره مع نهى الشارع عنه، و من قوّة المؤاخذه و الحكم في الأول، فالإلحاق الضعيف بها مع عدم النصّ قياس مع وجود الفارق.

• و لو منعنا من القود من السكران فهنا أولى، خصوصا في شارب المرقد، لعدم زوال عقله بذلك، فالإلحاقه بالسكران بعيد.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و في ثبوت القود على السكران الآثم في سكره تردد و خلاف و لكن الثبوت أشبه وفاقا للأكثر، كما في المسالك، بل قد يظهر من غاية المراد نسبته إلى الأصحاب مشعرا بالإجماع عليه، بل في الإيضاح دعواه صريحا عليه ناسبا له مع ذلك إلى النص، ذكر ذلك في مسألة شارب المرقد و المبنج.
- و لعله أراد بالنص

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- خبر السكوني «٤» عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «كان قوم يشربون فيتباعجون بسكاكين كانت معهم، فرفعوا إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) فسجنهم فمات منهم رجلان وبقى رجلان، فقال: أهل المقتولين: يا أمير المؤمنين أقدهما بصاحبنا، فقال علي (عليه السلام) للقوم: ما ترون؟ قالوا: نرى أن تقيدهما، قال علي (عليه السلام): فلعل ذينك اللذين ماتا قتل كل واحد منهما صاحبه، قالوا: لا ندري، فقال علي (عليه السلام): بل أجعل دية المقتولين على قاتل الأربعة، و آخذ دية جراحة الباقيين من دية المقتولين»
- (٤) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب موجبات الضمان - الحديث ٢ من كتاب الديات.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- فان
- قوله (عليه السلام):
- «فلعل»
- إلى آخره، ظاهر في المفروغية عن كون القود عليهما لو فرض العلم بأن الباقيين قتلاهما.
-

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و لعله اذا قال الشيخ و غيره إنه كالصاحي في تعلق الأحكام مؤيدا بكونه ممنوعا من ذلك أشد المنع، فهو حينئذ من الجارح عن الاختيار بسوء اختياره المعامل معاملة المختار في إجراء الأحكام حتى طلاق زوجته و غيره من الأحكام، و إنما قضى عليه في الأربعة بما ذكره لعدم العلم بالحال، ك

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- صحيح محمد بن قيس «١» عن أبي جعفر (عليه السلام) «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في أربعة شربوا فسكروا فأخذ بعضهم على بعض السلاح فاقتتلوا، فقتل اثنان و جرح اثنان، فضرب كل واحد منهم ثمانين جلدة، و قضى بدية المقتولين على المجروحين، و أمر أن يقاس جراحة المجروحين فيرفع من الدية، و إن مات أحد المجروحين فليس على أحد من أولياء المقتولين شيء».

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب موجبات الضمان - الحديث ١
من كتاب الديات.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و لكن مع ذلك كله في المسالك لعل الأظهر عدم القصاص وفاقا للفاضل في الإرشاد بل و القواعد و إن قال: على إشكال مما عرفت من انتفاء العمد و الاحتياط في الدم، إلا أن الأقوى ما عرفت، نعم لا قود عليه لو كان السكر بعذر شرعي، للأصل بعد انتفاء القصد المعبر، هذا كله في السكران.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- أما من بنج نفسه بما لا يعد مسكراً أو شرب مرقداً كذلك لا لعذر فقد ألحقه الشيخ بالسكران في ثبوت القصاص عليه، بل عنه أيضاً إلحاق شارب الأدوية المبنجة بغير عذر، كل ذلك للتساوي في زوال القصد بالاختيار لا لعذر، ووافقه الفخر في الإيضاح.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و لكن فيه تردد بل منع، لعدم الدليل على الإلحاق بعد فرض عدم صدق السكران على شيء منهم و إمكان الفرق بشدة التواعد عليه دون غيره.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- (مسألة ٨٧): لو كان القاتل سكراناً، فهل عليه القود أم لا؟ قولان، نسب إلى المشهور الأول، وذهب جماعة إلى الثاني، ولكن لا يبعد أن يقال: إن من شرب المسكر إن كان يعلم أن ذلك مما يؤدي إلى القتل نوعاً، و كان شربه في معرض ذلك، فعليه القود (١)، و إن لم يكن كذلك، بل كان اتفاقياً، فلا قود، بل عليه الدية (١*).

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- (١) هذا الحكم مضافاً إلى أنه مقتضى القاعدة فإن السكران إذا علم قبل سكره إن شربه المسكر يكون في معرض القتل، وأنه يؤدي إليه نوعاً، فهو بشربه قاصد للقتل، فيكون القتل المترتب على السكر قتلًا عمدياً.
- و أما إذا لم يكن كذلك، و كان القتل اتفاقياً، لم تجر عليه أحكام القتل العمدى، و إنما تترتب عليه الدية.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- تدلّ عليه معتبرة السكوني عن أبي عبد اللّٰه (عليه السلام) «قال: كان قوم يشربون فيسكرون فتباعجوا بسكاكين كانت معهم، فرفعوا إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) فسجنهم، فمات منهم رجلان، وبقى رجلان، فقال أهل المقتولين: يا أمير المؤمنين، أقدما بصاحبينا، فقال للقوم: ما ترون؟ فقالوا: نرى أن تقيدهما، فقال علي (عليه السلام) للقوم: فلعلّ ذينك اللذين ماتا قتل كل واحد منهما صاحبه، قالوا: لا ندري، فقال علي (عليه السلام): بل أجعل دية المقتولين على قبائل الأربعة، و آخذ دية جراحة الباقيين من دية المقتولين» «١».

(١) الوسائل ٢٩: ٢٣٣ / أبواب موجبات الضمان ب ١ ح ٢، التهذيب ١٠: ٢٤٠ / ٩٥٥.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- بتقريب: أنه لا بدّ من حملها على أن شربهم المسكر كان في معرض التباعج بالسكاكين المؤدّي إلى القتل عادة، بقرينة أنه فرع فيها ثبوت القود على فرض العلم بأن الباقيين قتلاهما، و عدم ثبوته على فرض عدم العلم بذلك، و احتمال أن كلّاً منهما قتل صاحبه.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و يؤيد ذلك أن الشيخ روى^١ هذه الرواية و المذكور فيها: «كان قوم يشربون فيسكرون فيتباعجون بسكاكين» الحديث، فإن الظاهر من هذه الجملة أن التباعج الذي هو معرض للقتل في نفسه كان عادة لهم.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و عليه، فلا تعارضها صحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في أربعة شربوا مسكراً، فأخذ بعضهم على بعض السلاح، فاقتتلوا، فقتل اثنان و جرح اثنان، فأمر المجروحين فضرب كل واحد منهما ثمانين جلدة، و قضى بدية المقتولين على المجروحين، و أمر أن تقاس جراحة المجروحين فترفع من الدية، فإن مات المجروحان فليس على أحد من أولياء المقتولين شيء» «١».

(١) الوسائل ٢٩: ٢٣٣ / أبواب موجبات الضمان ب ١ ح ١.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و ذلك لأنها قضية في واقعة، و لا بدّ من حملها على صورة وقوع القتل و القتال بينهم اتفاقاً، من دون علم لهم بأنّ شرب المسكر يؤدّي إلى ذلك عادةً.
- و على تقدير تسليم التعارض فالمرجع هو ما تقتضيه القاعدة.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- (١*) لصحيحة محمد بن قيس المتقدمة، على أن الحكم على طبق القاعدة.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- أبوابٌ مُوجِبَاتِ الضَّمَانِ
- «١» ١ بَابُ ثُبُوتِهِ بِالْمُبَاشَرَةِ مَعَ الْإِنْفِرَادِ وَالشَّرِكَةِ وَحُكْمِ مَا لَوْ سَكِرَ أَرْبَعَةٌ وَاقْتَتَلُوا فَقُتِلَ اثْنَانِ وَجُرِحَ اثْنَانِ

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- ۳۵۵۲۶ - ۱ - «۲» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ
عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: قَضَى
أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي أَرْبَعَةِ شَرِبُوا مُسْكِرًا - «۳» فَأَخَذَ بَعْضُهُمْ عَلَى
بَعْضِ السَّلَاحِ - فَاقْتَتَلُوا فَقُتِلَ اثْنَانِ وَ جُرِحَ اثْنَانِ - فَأَمَرَ الْمَجْرُوحِينَ
فَضْرَبَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَمَانِينَ جَلْدَةً - وَ قَضَى بِدِيَةِ الْمَقْتُولِينَ عَلَى
الْمَجْرُوحِينَ - وَ أَمَرَ أَنْ تُقَاسَ جِرَاحَةُ الْمَجْرُوحِينَ فَتُرْفَعَ مِنَ الدِّيَةِ -
فَإِنْ مَاتَ الْمَجْرُوحَانِ - فَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ مِنَ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِينَ شَيْءٌ .
- (۲) - الكافي ۷ - ۲۸۴ - ۵ .

ثبوت القود علی السكران الآثم فی شرب المسکر

• (٣) - فی المصدر - فسکروا.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ مِثْلَهُ «٤».
- (٤) - التهذيب ١٠ - ٢٤٠ - ٩٥٦.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- ۳۵۵۲۷ - ۲ - «۵» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ قَوْمٌ يَشْرَبُونَ فَيَسْكُرُونَ - فَيَتَبَاعَجُونَ «۱» بِسَكَكِينَ كَانَتْ مَعَهُمْ - فَرَفَعُوا إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع فَسَجَنَهُمْ - فَمَاتَ مِنْهُمْ رَجُلَانِ وَ بَقِيَ رَجُلَانِ - فَقَالَ أَهْلُ الْمَقْتُولِينَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع - أَقْدَهُمَا بِصَاحِبِينَا فَقَالَ لِلْقَوْمِ مَا تَرُونَ - فَقَالُوا نَرِي أَنْ تَقِيدَهُمَا - فَقَالَ عَلِيُّ ع لِلْقَوْمِ - فَلَعَلَّ ذَيْنِكَ الَّذِينَ مَاتَا قَتَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ - قَالُوا لَا نَدْرِي ف

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- قَالَ عَلِيُّ ع - بَلْ أَجْعَلُ دِيَّةَ الْمُقْتُولِينَ عَلَى قَبَائِلِ الْأَرْبَعَةِ - وَ آخُذُ دِيَّةَ جِرَاحَةِ الْبَاقِيَيْنِ مِنْ دِيَّةِ الْمُقْتُولِينَ - قَالَ وَ ذَكَرَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاطَةَ - عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ - « ٢ » قَالَ كُنْتُ أَنَا رَابِعَهُمْ فَقَضَى عَلِيُّ ع هَذِهِ الْقَضِيَّةَ فِينَا.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- (٥) - التهذيب ١٠ - ٢٤٠ - ٩٥٥.
- (١) - بعج بطنه بالسكين - إذا شقه. (الصحاح - بعج ١ - ٣٠٠).
- (٢) - في المصدر - عن عبد الله بن أبي الجعد.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ السَّكُونِيِّ إِلَى قَوْلِهِ دِيَّةُ الْمَقْتُولَيْنِ «٣».
- وَ رَوَاهُ الْمُفِيدُ فِي إِرْشَادِهِ مُرْسِلًا نَحْوَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فَقَالَ دِيَّةُ الْمَقْتُولَيْنِ عَلَى قَبَائِلِ الْأَرْبَعَةِ - بَعْدَ مُقَاصَّةِ الْحَيِّينِ مِنْهُمَا بِدِيَّةِ جِرَاحِهِمَا «٤».
- وَ رَوَاهُ فِي الْمُقْنَعَةِ مُرْسِلًا نَحْوَهُ «٥» أَقُولُ: وَ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ هُنَا «٦» وَ فِي الْقِصَاصِ «٧» وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ «٨».
- (٣) - الفقيه ٤ - ١١٨ - ٥٢٣٦.
- (٤) - أرشاد المفيد - ١١٧.
- (٥) - المقنعة - ١١٧.
- (٦) - تقدم في الأبواب ١ - ٢٤ من أبواب ديات النفس.
- (٧) - تقدم في أكثر أبواب القصاص.
- (٨) - ياتي في أكثر أبواب موجبات الضمان و ديات الاعضاء و ديات المنافع و ديات الشجاج و الجراح و أبواب العاقلة.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

•
(١) في هذه المسألة فروع:

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

• الفرع الأول: هل يثبت القود على السكران القاتل أم لا؟ و المفروض هنا ثبوت قيدین: كونه آثماً في شربه، و خروجه بالسكر عن العمد و الاختيار في حال صدور القتل. و قد تردّد فيه في المتن أوّلاً، ثم جعل الأقرب العدم، تبعاً للعلامة في الإرشاد «١» و القواعد «٢»، و لصاحب المسالك «٣»، و لكن جعل المحقق في الشرائع «٤» الثبوت أشبه، وفاقاً للأكثر، بل ربّما يشعر أو يصرّح بعض الكتب بالإجماع عليه «٥».

• (١) إرشاد الأذهان: ٢ / ٢٠٢ ٢٠٣.

• (٢) قواعد الأحكام: ٢ / ٢٩٢.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- (٣) مسالك الأفهام: ١٥ / ١٦٥ ١٦٦، و قال: و هو اختيار الأكثر.
- (٤) شرائع الإسلام: ٩٩٠ / ٤.
- (٥) حكي في جواهر الكلام: ٤٢ / ١٨٦ الإشعار بالإجماع عن غاية المراد: ٣٦٦ و التصريح به عن إيضاح الفوائد: ٤ / ٦٠١.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و اللّازم التكلّم فيه في مقامين:
- الأوّل: في أنّ مقتضى القاعدة بملاحظة الضابطة الأصلية في باب القصاص هل هو ثبوت القصاص، أو عدمه، أو التفصيل بين الموارد مع قطع النظر عمّا ورد في المقام من النصّ؟ فنقول:

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

الظاهر هو التفصيل بين من يعلم بأن شربه للمسكر يترتب عليه القتل نوعاً، و بين من لا يعلم بذلك، لأن صدور القتل و إن كان في حال زوال الاختيار و الخروج عن العمد، إلا أن ارتكابه للشرب عن عمد و اختيار و توجه و التفات مع العلم بترتب القتل عليه نوعاً بعد تحقق السكر يجعل القتل قتلًا عمدياً عند العقلاء.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و بعبارة أخرى لا ينفك التعمد للارتكاب مع العلم بالترتب عن التعمد للقتل، فإن من علم بأنه إذا ذهب إلى مجلس فلاني و دخل فيه يترتب على دخوله تحقق المعصية و صدور عمل محرم اضطراراً أو إكراهاً لا يكون مع التعمد في الذهاب و اختيار الدخول مع العلم بذلك مضطراً إلى المعصية أو مكرهاً عليها، بل هي معصية عمدية موجبة لاستحقاق العقوبة و المؤاخذة، نعم مع عدم العلم بذلك أو عدم الالتفات إليه لا ينبغي المناقشة في عدم الاستحقاق، لعدم تحقق المعصية العمدية.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و ليس صدق قتل العمد في الفرض الأوّل لأجل كونه آثماً في شرب المسكر، بل لأجل صدوره منه اختياراً، و عليه فلو فرض إباحة الشرب مثلاً يتحقق التعمّد في القتل أيضاً، كما في مثال الذهاب إلى المجلس، حيث لا يكون نفس الذهاب إليه محرماً، نعم في صورة الوجوب في مثل المقام لا بدّ من ملاحظة الأهمّ من الحرمة و الوجوب، كما لا يخفى.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- الثاني: في ملاحظة مقتضى النصّ، فنقول: قد ورد في المقام روايتان:

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- إحداهما: رواية السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: كان قوم يشربون فيسكرون فيتباعجون بسكاكين كانت معهم، فرفعوا إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) فسجنهم، فمات منهم رجلان وبقى رجلان، فقال أهل المقتولين: يا أمير المؤمنين أقدما بصاحبينا، فقال للقوم: ما ترون؟ فقالوا: نرى أن تقيدهما، فقال علي (عليه السلام) للقوم: فلعل ذينك اللذين ماتا قتل كل واحد منهما صاحبه، قالوا: لا ندري، فقال علي (عليه السلام): بل أجعل دية المقتولين على قبائل الأربعة، و آخذ دية جراحة الباقيين من دية المقتولين «١».
- (١) وسائل الشيعة: ١٩ / ١٧٣، كتاب الديات، أبواب موجبات الضمان ب ١ ح ٢.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و الظاهر أن قوله (عليه السلام): «فعلّ ذينك» يستفاد منه مفروغية ثبوت القود عليهما مع العلم بصدور القتل منهما، و عليه فنفي الحكم بالقود إنما هو لأجل الشكّ في أصل صدور القتل منهما، مع لزوم إحرازه في مقام القصاص، و مقتضاه أنه لا فرق في ثبوت القود مع العلم بالصدور بين الصورتين اللتين كان مقتضى القاعدة هو التفصيل بينهما.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و العجب من بعض الأعلام حيث استدلّ بالرواية على التفصيل الذي هو مقتضى القاعدة، و قال في تقريبه: أنه لا بدّ من حملها على أنّ شربهم المسكر كان في معرض التباعج بالسكاكين المؤدّي إلى القتل عادة، بقريئة أنه فرع فيها ثبوت القود على فرض العلم بأن الباقيين قتلاهما، و عدم ثبوته على فرض عدم العلم بذلك و احتمال أنّ كلّاً منهما قتل صاحبه «٢».
- (٢) مباني تكملة المنهاج: ٢ / ٨١ مسألة ٨٧.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و من الواضح أنه مصادرة على المطلوب. و أمّا ما جعله مؤيّداً لما أفاده من استفادة الاستمرار و التكرار من التعبير بقوله (عليه السلام): «كان قوم يشربون فيسكرون فيتباعجون» نظراً إلى ظهوره في ترتب التباعج نوعاً.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- فيدفعه أنه لا مجال لهذه الاستفادة في خصوص المقام، لظهور الرواية في أن الرفع إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) كان مرة واحدة، وهي المرة الواقعة فيها هذه القصة، ولو كان العمل متكرراً و الرفع مرة لكان اللازم التقييد بمثل المرة الأخيرة.
- مضافاً إلى أنه مع وحدة القوم المركب من أربعة نفرات لا معنى لتكرّر التباعج المؤدى إلى القتل، فبقاؤهم في المرة التي تحقق بعدها الرفع دليل على عدم تحقق القتل في المرات السابقة، كما لا يخفى.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- فالإنصاف ظهور الرواية في ثبوت القصاص في صورة العلم بصدور القتل من الباقيين، من دون فرق بين الصورتين أصلاً.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- ثانيتهما: صحيحة محمد بن قيس، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في أربعة شربوا مسكراً، فأخذ بعضهم على بعض السلاح فاقتتلوا، فقتل اثنان و جرح اثنان، فأمر المجروحين فضرب كل واحد منهما ثمانين جلدة، و قضى بدية المقتولين على المجروحين، و أمر أن تقاس جراحة المجروحين فترفع من الدية، فإن مات المجروحان فليس على أحد من أولياء المقتولين شيء «١».

(١) وسائل الشيعة: ١٩ / ١٧٢، كتاب الديات، أبواب موجبات الضمان
ب ١ ح ١.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و الظاهر أن مورد هذه الرواية و الرواية المتقدّمة واحد، بمعنى أنه كان في زمن أمير المؤمنين (عليه السّلام) قصّة واحدة مرفوعة إليه، و هي اشتراك أربعة رجال في شرب المسكر، و الأخذ بعده بالسلاح و السكين، و تحقق الاقتتال المؤدّي إلى قتل اثنين و جرح اثنين،
- و هذه القصّة محكيّة في الرواية السابقة عن أبي عبد الله (عليه السّلام)، و في هذه الرواية عن أبي جعفر (عليه السّلام)،
- و عليه فهو أيضاً شاهد على بطلان التأييد المتقدّم الذي ذكره بعض الأعلام، كما لا يخفى.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- ثمَّ إنَّ هذه الرواية لا تعارض الرواية المتقدّمة فيما يرجع إلى القصاص الذي هو مورد البحث في المقام، لظهور الأولى كما عرفت في ثبوت القصاص مع تعيين القاتل و تشخيصه و إن كان سكراناً.
- و لا ظهور في هذه الرواية في خلافه، لعدم التعرّض لهذه الجهة. و ظهورها في عدم القصاص في المورد إنّما هو لأجل عدم تعيين القاتل في مثل المورد، كما يقتضيه طبع القصة، فإنّه مع تحقق القتل في مثله لا طريق إلى تشخيص القاتل مع عدم حضور الشاهد، بل و مع الحضور نوعاً لأنّه لا يمكن التشخيص كذلك.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و من المعلوم أن رفع الخصومة كان من أمير المؤمنين (عليه السلام) مبنياً على الموازين و الضوابط المعمولة، لا على الاعتماد على مثل علم الغيب. و عليه فعدم الحكم بالقصاص في المورد لأجل عدم وضوح القاتل و عدم الطريق إلى تعيينه، فلا ينافي ما دل على القصاص مع العلم به و تعيينه، كما هو الظاهر من الرواية الأولى.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- إَّأ أن يُقال: إنَّ الحكم بثبوت دية المقتولين على ُ خصوص المجروحين كما في الرواية لا يستقيم إَّأ مع العلم بصدور القتل منهما، لأنَّه لا مجال له بدون العلم به، و عليه فتدل الرواية على نفي القصاص مع تعيّن القاتل، فتعارض مع الرواية الأولى.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و لكنّه مدفوع بأنّه لا إشعار في الرواية بهذه الجهة، و قد عرفت أنّ مقتضى طبع القصّة هو الإبهام و عدم التعيّن، خصوصاً مع صراحة النقل الأوّل فيه، غاية الأمر أنّ الحكم بثبوت الدية على المجروحين حكم تعبدي مغاير للرواية الأولى الدالّة على ثبوت الدية على قبائل الأربعة، و لا مجال لاستفادة ما ذكر منه، فالإنصاف أنّه لا تعارض بين الروايتين فيما يرجع إلى المقام، و هو ثبوت القصاص على السكران القاتل.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و بعد ذلك يقع الكلام في ترجيح القول بعدم القصاص كما في المتن، فهل يكون منشأ استفادة العدم من الصحيحة و ترجيحها على رواية السكوني، لعدم بلوغها في الاعتبار إلى مرتبة الصحيحة، بل رواية السكوني حجة فيما لم يكن على خلافها رواية معتبرة، كما هو المحكى عن الشيخ (قدس سره) في العدة «١»، و منشأ الاستفادة ما ذكرنا من الحكم بثبوت الدية على المجروحين.
- (١) عُدَّة الأَصُول: ١ / ٣٨٠.

- و لأجل ما قلناه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث [١]، و غياث بن كلوب [٢]، و نوح بن دراج [٣]، و السكوني [٤]، و غيرهم من العامة عن أئمتنا عليهم السلام، فيما لم ينكروه و لم يكن عندهم خلافه.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- أو أن منشأه وجود المعارضة بين الروايتين و تساقطهما لأجل عدم ثبوت مزيّة في البين، فاللّازم الرجوع إلى القاعدة، و هي تقتضى عدم ثبوت القصاص.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- فإن كان المنشأ هو الأوّل فقد عرفت عدم تمامية الاستفادة المزبورة، وإن كان المنشأ هو الثاني كما هو الظاهر من المتن فقد عرفت أنه لا تعارض بين الروایتين أوّلاً، و عدم كون القاعدة مقتضية لعدم القصاص ثانياً، بل مقتضاها التفصيل، كما مرّ في المقام الأوّل.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- الفرع الثاني: السكران غير الآثم مع خروجه عن العمد و الاختيار في حال صدور القتل، و الظاهر لزوم الرجوع فيه إلي القاعدة التي قد عرفت أن مقتضاها التفصيل بين صورة الجهل بترتب القتل على شربه فلا يتحقق موجب القصاص، و بين صورة العلم به، فاللزام الحكم به مع اتصاف الشرب بالإباحة، و ملاحظة الأهم و المهم مع الاتصاف بالوجوب.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و من الواضح أنه لا يستفاد حكم هذا الفرع من النص، بعد كون مورده الشرب المحرم بقريئة إجراء حدّ الشرب عليه، كما في الصحيحة المتقدّمة، و عدم وضوح إلغاء الخصوصية بدعوى أن الحكم المذكور فيه هو حكم السكران القاتل، من دون فرق بين كون الشرب محرماً أو غيره، كما لا يخفى.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- الفرع الثالث: استعمال ما يسلب العمد و الاختيار كالبنج و المرقد و غيرهما، و المحكى عن الشيخ (قدس سره) «١» أنه ألحقه بالسكران الذي هو مورد الرواية، و حكم فيه بثبوت القصاص مطلقاً. و ظاهر المتن عدم ثبوت القصاص كذلك لاقتضاء القاعدة له.
- و الحق بعد عدم جواز التعدّي عن مورد الرواية، خصوصاً بعد كون الحكم المذكور فيه مخالفاً للقاعدة، و لا يكون العرف موافقاً لإلغاء الخصوصية الرجوع إلى القاعدة التي قد عرفت اقتضاؤها التفصيل المتقدم.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- ثمَّ إنَّه في جميع هذه الفروض، لو شكَّ في زوال العمد و الاختيار في حال صدور القتل، يكون مقتضى استصحاب عدم الزوال و بقاء الاختيار في تلك الحال تحقُّق موجب القصاص، و هو قتل العمد فيترتب عليه.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- المسألة الخامسة روى محمد بن قيس الثقة بقرينة رواية عاصم بن حميد عنه وكون المروى عنه الباقر عليه السلام، فالرواية صحيحة في الكافي و الفقيه و موضع من التهذيب «١» عن أبي جعفر عن علي عليهما السلام في أربعة شربوا المسكر فجرح اثنان و قتل اثنان، ففضى عليه السلام دية المقتولين على المجروحين بعد أن ترفع جراحة المجروحين من الدية و

-
- (١) الكافي ج ٧ ص ٢٨٤، التهذيب ج ١٠ ص ٢٤٠ الوسائل الباب -
١- من أبواب موجبات الضمان الحديث الأول.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- لفظه: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في أربعة شربوا مسكرا فأخذ بعضهم على بعض السلاح فاقتتلوا فقتل اثنان فجرح اثنان، فأمر بالمجروحين فضرب كل واحد منهما ثمانين جلدة، وقضى بدية المقتولين على المجروحين، وأمر أن تقاس جراحة المجروحين فترفع من الديات فإن مات المجروحان فليس على أحد من أولياء المقتولين شيء».

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- بل رواه في موضع آخر من التهذيب بسند آخر متصل إلى عبد الله بن الحكم «٢» «قال: سألته عن أربعة نفر كانوا يشربون في بيت فقتل اثنان و جرح اثنان قال: يضرب المجروحان حد الخمر و يغرمان قيمة المقتولين و تقوم جراحتهما فيرد عليهما مما أديا من الدية».
- بل عن المقنعة و النهاية و القاضي و ابني حمزة و زهرة أنهم غير قادحين فيها بشيء، و إن كان ذلك ليس صريحا في الفتوى بها.
- (٢) التهذيب ج ١٠ ص ١٥٣-١٥٤ و للحديث ذيل.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- لكن في المسالك «عمل بمضمونها كثير من الأصحاب» و في التنقيح «إن أكثر الأصحاب عملوا بها حتى أن أبا علي قال: لو تجارح اثنان فقتل أحدهما قضى بالدية على الثاني و وضع منها أرش الجناية عليه» و في كشف اللثام «إنه اشتهر بين الأصحاب و أفتى بمضمونه القاضي».

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و الظاهر إرادة اشتهاره رواية لا عملاً فإنه لم يحك العمل به إلا عن أبي علي و القاضي، خصوصاً بعد معارضته بما في رواية السكوني المروية في التهذيب و الفقيه «١» عن أبي عبد الله عليه السلام إنه جعل دية المقتولين على قبائل الأربعة و أخذ دية جراحة الباقيين من دية المقتولين

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٤٠ - الفقيه ج ٤ ص ١١٨.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- «قال: كان قوم يشربون فيسكرون فيتباعجون بسكاكين كانت معهم فرفعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام فسجنهم فمات منهم رجلان وبقى رجلان فقال أهل المقتولين: يا أمير المؤمنين أقدما بصاحبينا فقال علي عليه السلام للقوم: ما ترون؟ قالوا: نرى أن تقيدهما قال علي عليه السلام:

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- فلعل ذينك اللذين ماتا قتل كل واحد منهما صاحبه قالوا: لا ندرى فقال على عليه السلام: بل أجعل دية المقتولين على قبائل الأربعة و آخذ دية جراحة الباقيين من دية المقتولين،» و ذكر إسماعيل بن الحجاج بن أرطاة عن سماك بن حرب عن عبد الله بن أبي الجعد إنه قال: «كنت أنا رابعهم فقضى على عليه السلام هذا القضية فينا» «٢»

- (٢) التهذيب ج ١٠ ص ٢٤٠.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- بل في كشف الرموز إن هذا الخبر أقرب إلى الصواب لأن القاتل غير معين، و اشتراكهم في القتل أيضا مجهول لجواز أن يكون حصل القتل من أحدهم فرجع إلى الدية لأن لا يبطل دم امرء مسلم و جعل على قبائل الأربعة لأن لكل منهم تأثيرا في القتل، و إن كان فيه أن تغريم العاقلة على خلاف الأصل، خصوصا بعد الاتفاق ظاهرا على أن عمد السكران موجب للقصاص أو شبه عمد موجب للدية من ماله و لا قائل بكونه خطأ محضا، على أنه إن علم أن لكل منهم أثرا في القتل كان لأولياء المقتولين قتل الباقيين، و إن لم يعلم فلم جعلت الدية على قبائلهم.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و في كشف اللثام «إنه يمكن تنزيل الخبر على أن ولي كل قتيل ادعى على الباقيين اشتراكهم و قد حصل اللوث و لم يحلف هو و لا الباقيان و لا أولياء القتيلين «۱» و فيه نظر.

(۱) كشف اللثام ج ۲ ص ۳۱۴.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- فلا محيص عن مخالفة الخبر المزبور للقواعد و أولى منه في ذلك الأول ضرورة عدم اقتضاء الحال المزبور كون المجروحين القاتلين و لا كون المقتولين الجارحين إذ ربما قتل أحد المقتولين الآخر أو قتلها أحد المجروحين و كذا في المجروحين، على أنه إذا حكم بأن المجروحين القاتلان فالمتجه ثبوت القود عليهما لا الدية بناء على أن السكران بحكم الصاحي، بل هو كذلك في المجروحين أيضا، إلا أنه لعله لفوات محله كما أنه لا وجه لإطلاق الحكم بأخذ دية الجرح و إهدار الدية لو ماتا،

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و إن قال في كشف اللثام: «و يندفع الكل بحمله على أن الواقع كان قتل الجارحين المقتولين أو لما كان اللوث و حلفهما القسامة فلم يحلفا و جرح المقتولين الجارحين و إنما لم يقدهما إما لصلح أو لوقوعه عند السكر فيكون خطأ، و أما قوله: فان مات أحد المجروحين - إلى آخره - فيحتمل لفظ المقتولين صيغة التثنية و الجمع، فان كان الأول جاز أن يراد بهما المجروح الذي مات مع من قتله من المقتولين، و إن كان الثاني جاز أن يراد أنه ليس على أحد من أوليائهم شيء للباقيين و إن كان عليهم دية جراحة الباقي إلا أن ذلك كله كما ترى، و خصوصا الأخير.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و نحوه ما في المسالك «٢» خصوصا ما فيها من فرض الجرح في الرواية كونه غير قاتل، بل ادعى ظهورها في ذلك مع أنك قد سمعت ذيلها الصريح بخلافه كما هو واضح.
- (٢) المسالك ج ٢ ص ٤٩٤.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- فلا مناص حينئذ عن مخالفة الخبرين للقواعد و من هنا قال المصنف في النكت «١» «و من المحتمل أن يكون على عليه السلام قد اطلع في هذه الواقعة على ما يوجب هذا الحكم فلا يتعدى حينئذ منها إلى غيرها».

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و في السرائر: «إن الذي يقتضيه أصول مذهبنا أن القاتلين يقتلان بالمقتولين فإن اصطلح الجميع على أخذ الدية أخذت كمالاً من غير نقصان لأن في إبطال القود إبطال القرآن و أما نقصان الدية فذلك على مذهب من تخير بين القصاص و أخذ الدية و ذلك مخالف لمذهب أهل البيت عليهم السلام لأن عندهم ليس يستحق غير القصاص فحسب» «٢».

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- و فيه أنه ليس شيء من الأصول يقتضى ذلك في القضية المفروضة التي لا يعلم الحال فيها، نعم لو علم أن الباقين قتلوا الهالكين عمدا اتجه القصاص حينئذ بناء على أن السكران بحكم الصاحي و لا يسقط إلا بالصلح على الدية أو أكثر منها أو أقل فلا يتعين نقص الدية جراحة المجروحين منها، على أن جراحتهما ربما وقعت دفاعا فهي هدر، نعم الذي يقتضيه الأصول في مثله جريان حكم اللوث فيها أو سقوط الدية و القصاص عن كل منهم لعدم العلم بالحال، و الله العالم.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- المسألة «٤٩» روى محمد بن قيس في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام قال:
- قضى أمير المؤمنين عليه السلام في أربعة شربوا مسكرا فأخذ بعضهم على بعض السلاح فاقتتلوا فقتل اثنان و جرح اثنان، فأمر المجروحين فضرب كل واحد منهما ثمانين جلدة (لشربهما المسكر) و قضى بدية المقتولين على المجروحين و أمر أن تقاس جراحة المجروحين ترفع من الدية فإن مات المجروحين فليس على واحد من أولياء المقتولين شيء «٢».
- قد يتوهم أن الامام عليه السلام حكم بأن المجروحين قتلا المقتولين فعليهما دية قتلتهما، و حكم بأن جراحة المجروحين صدر من المقتولين، و حكم بأخذ ديتهما من دية المقتولين، ثم قال: كيف إذا ماتا أو أحدهما لا يكون له الدية.
- (٢) الوسائل الباب ١ من أبواب موجبات الضمان ح ١.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- أقول: ليس الأمر كذلك بل مراد الامام عليه السلام الحكم بأن كل واحد من الأربعة قاتل و جرح و وقع كل من القتل و الجرح من الأربعة بالاشتراك، و حينئذ يستحق كل من الأربعة نصف الدية خمسمائة دينار، أمّا المجروحين فواضح، و أمّا المقتولين فيستحقان أيضا النصف مع الزيادة، و على هذا فيسقط النصف من الكل و يستحق كل من المقتولين الزيادة المرقومة - أعني نصف الدية - فيأخذان النصف من المجروحين.

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- والحاصل: أن المجروحين يؤديان ما زاد على ديتهما إلى المقتولين و أداء الحكم بالعبرة التي في الرواية لعله لتفهيم الحكم للسائل لا أن الجارحين هما القاتلان فقط.
- و ممّا بيّناه تعرف أن ذكر هذه الرواية في كتبهم و عدم التصريح بالفتوى على طبقه كما هو صريح مفتاح الكرامة و الجواهر و قالوا: إن الرواية مشهورة رواية لا عملاً إنما هو للاشتباه في معنى الرواية، و إلا فإن استظهروا منها ما استظهرناه فلا يتصور خلاف بينهم بل الحكم فيها مطابق للقاعدة في اشتراكهم في القتل و الجرح كليهما كما لا يخفى على المتأمل.

ثبوت القود علی السكران الآثم فی شرب المسکر

- ثمّ علی ما بیّناه قد عرفت معنی ذیل الحدیث «فإن مات المجروحان فلیس علی أحد من أولیاء المقتولین شیء» و ذلك لأنّ کل واحد من الأربعة شریک فی قتلهم فیسقط دية کلهم لاشتراكهم فی القتل.

کاشانی، حاج آقا رضا مدنی، کتاب الديات (للمدنی الکاشانی)، در یک جلد، دفتر انتشارات اسلامی وابسته به جامعه مدرسین حوزه علمیه قم، قم - ایران، اول، ۱۴۰۸ هـ ق

• کتاب الديات (للمدنی الکاشانی)؛ ص: ۸۵

ثبوت القود على السكران الآثم في شرب المسكر

- تبصرة «٢» روى السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
- كان قوم يشربون فيسكرون فيتباعجون «١» بسكاكين معهم فرفعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام فسجنهم و مات منهم رجلان و بقي رجلان، فقال أهل المقتولين: يا أمير المؤمنين عليه السلام أقدما بصاحبينا، فقال للقوم: ما ترون؟ فقالوا: نرى أن تقيدهما، فقال علي عليه السلام للقوم: فلعل ذينك اللذين ماتا قتل كل منهما صاحبه، قالوا: لا ندرى، فقال علي عليه السلام: بل اجعل دية المقتولين على قبائل الأربعة و أخذ دية جراحة الباقيين من دية المقتولين - الحديث «٢».
- أقول: هذا الخبر على فرض صحته من جهة السكوني و النوفلي فهو مخالف لأصول مذهبنا. أمّا (أولا) فما تقصير القبائل الأربعة ليتحملوا دية المقتولين و ليس القتل خطأ محضا حتى يكون على العاقلة. (و ثانيا) لم يؤخذ دية جراحة الباقيين عن دية المقتولين.